

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٦٧١ لسنة ٢٠٠٧

بشأن القواعد التي تتبع في حالات الانتقال

بين أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة ونظم التأمين الاجتماعي العامة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم

الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون

رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠٠٥ بتحديد الوزير المختص

بتنفيذ قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن القواعد

التي تتبع في حالات الانتقال بين أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة ونظام التأمين

الاجتماعي العام ؛

وعلى قرار وزير التأمينات رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٥ بإصدار اللائحة التنفيذية

القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير المالية ؛

## قرار:

### مادة (١)

يحول احتياطي الحقوق التأمينية في حالات الانتقال من أحد أنظمة التأمين الاجتماعي العامة الصادرة بالقوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليها إلى أحد أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة الخاضعة للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه أو العكس .

### مادة (٢)

يكون تحويل احتياطي المعاش المشار إليه في المادة السابقة إجبارياً في الحالات الآتية :

- ١ - انتقال المنتفع بنظام التأمين الاجتماعي الخاص إلى أحد نظم التأمين الاجتماعي العامة المشار إليها أو العكس إذا لم يكن قد استحق معاشاً وفقاً للنظام الذي كان معاملاً به .
- ٢ - خروج المنشأة من مجال تطبيق نظام التأمين الاجتماعي العام لموافقة الوزارة المختصة بتنفيذ قوانين التأمين الاجتماعي على تسجيل نظام التأمين الاجتماعي الخاص البديل للعاملين لديها ، وذلك بالنسبة لمدد الخدمة بهذه المنشأة .

### مادة (٣)

يكون تحويل الاحتياطي المشار إليه اختيارياً في غير الحالات المنصوص عليها في المادة السابقة ، وعلى المنتفع إبداء الرغبة في التحويل خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار أو من تاريخ انتفاعه بالنظام المطلوب تحويل الاحتياطي إليه أي التاريخين الحق .

وفي حالة وفاة المنتفع خلال الفترة المشار إليها قبل إبداء الرغبة ينتقل الحق في إبداء هذه الرغبة للمستحقين عنه خلال ستة أشهر من تاريخ وفاة المنتفع .

وسقط الحق في طلب التحويل بانقضاء الميعاد المشار إليه دون إبداء الرغبة ولا يجوز العدول عن الرغبة في تحويل الاحتياطي لأي سبب من الأسباب .

#### مادة (٤)

يحدد مبلغ احتياطي المعاش المحول من أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة إلى أنظمة التأمين الاجتماعي العامة الصادرة بالقوانين أرقام ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ و ٥٠ لسنة ١٩٧٨ وفقاً لقواعد وجدول نقل الاحتياطيات المنصوص عليها في النظام الخاص البديل .

على أنه يراعى في حالة اندماج منشأة خاضعة لأحد أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة في منشأة خاضعة لنظام التأمين الاجتماعي العام الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ما يلي :

#### أولاً - بالنسبة للمعاش :

١ - عند توافر المدة المؤهلة لاستحقاق المعاش في تاريخ الدمج وفقاً لقواعد النظام الخاص البديل لغير أسباب الوفاة والعجز وبلوغ السن ، فيحدد الاحتياطي بالقيمة الرأسمالية لمعاش مبكر افتراضى محسوباً وفقاً لقواعد هذا النظام في التاريخ المشار إليه ، وتحدد القيمة الرأسمالية المشار إليها وفقاً للأسس الاكتوارية ومعدل الفائدة القائم على أساسها النظام الخاص البديل ،

٢ - في حالة عدم توافر المدة المؤهلة لاستحقاق المعاش وفقاً للبند (١) فيراعى ألا يقل الاحتياطي محسوباً وفقاً للفقرة الأولى عن جملة الاشتراكات المسددة لحساب المؤمن عليه (حصته وحصته المنشأة) في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة .

#### ثانياً - بالنسبة للمكافأة :

يحدد مبلغ الاحتياطي بافتراض استحقاق المؤمن عليه للمكافأة وفقاً لأحكام النظام الخاص البديل لانتهاء الخدمة لغير سبب الاستقالة .

بحسب بالمبلغ المحول مدة تضاف لمدة اشتراك المنتفع المحول له الاحتياطي في أنظمة التأمين الاجتماعي العامة وتقدر هذه المدة على أساس أجر المنتفع أو فئة دخل الاشتراك بالنسبة للمعاملين بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ وبمراعاة أحكام المادة (١٠) منه أو فئة دخل الاشتراك بالنسبة للمعاملين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ في تاريخ بدء الانتفاع بأحد هذه الأنظمة العامة والمعامل المناظر لسنة في هذا التاريخ المنصوص عليه في الجدول رقم (٤) المرافق لهذا النظام .

وإذا زادت المدة المحسوبة بالمبلغ المحول عن المدة المحول عنها الاحتياطي فيجب في حساب خاص مبلغ الاحتياطي الزائد على القدر اللازم لحساب مدة تكمل بالإضافة لمدة اشتراك المنتفع في هذه الأنظمة العامة ست وثلاثين سنة وذلك بافتراض استمرار خضوعه لأحكامه حتى بلوغه سن الستين أو الخامسة والستين بحسب الأحوال .

ويصرف مبلغ الاحتياطي الزائد المشار إليه عند استحقاق صرف الحقوق التأمينية وفقاً لأنظمة التأمين الاجتماعي العامة مضافاً إليه ريع استثمار يحدد بمعدل ريع استثمار أموال صندوق التأمين الاجتماعي المختص في سنة استحقاق الصرف مخصوماً منه (١٪) مقابل المصروفات الإدارية ، وذلك عن المدة من بدء تاريخ إيداع المبلغ الاحتياطي بالصندوق المختص حتى تاريخ استحقاق الصرف .

واستثناءً مما تقدم يكون للمنتفع صرف مبلغ الاحتياطي الزائد محسوباً وفقاً لما تقدم في أي وقت بناءً على طلبه ، على أن يكون تحديد ريع الاستثمار المستحق له محسوباً حتى تاريخ تقديمه طلب الصرف .

مادة (٥)

تحدد مبالغ الاحتياطي المحولة من أي من أنظمة التأمين الاجتماعي العامة المشار إليها إلى أحد أنظمة التأمين الاجتماعي الخاص البديلة وفقاً للأسس الآتية :

١ - أجر اشتراك المنتفع المحول لحسابه الاحتياطي في نظام التأمين الاجتماعي العام ، ويحدد مبلغ الاحتياطي :

( أ ) بالنسبة للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه :

\* يحدد مبلغ احتياطي المعاش عن الأجر الأساسي : على أساس الأجر في تاريخ انتهاء مدة اشتراكه فيه .

\* وبالنسبة لاحتياطي المعاش عن الأجر المتغير : على أساس المتوسط الشهري للأجور التي أدت على أساسها الاشتراكات خلال مدة الاشتراك عن هذا الأجر مضافاً إليه ( ٢٪ ) عن كل سنة كاملة من هذه المدة ، بشرط ألا يزيد المتوسط بعد هذه الإضافة على الحد الأقصى لأجر الاشتراك المتغير المعمول به في تاريخ انتهاء الاشتراك عن هذا الأجر .

\* وبالنسبة لنظام المكافأة : على أساس الأجر الأساسي في تاريخ انتهاء مدة اشتراكه فيه .

(ب) بالنسبة لكل من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ المشار إليهما : يحدد مبلغ احتياطي على أساس فئة الاشتراك أو متوسط فئات الاشتراك في كل منهما بحسب الأحوال .

٢ - مدة اشتراك المنتفع في النظام العام الذي كان خاضعاً لأحكامه .

٣ - المعامل المحدد بالجدول رقم (٤) المرافق لنظام التأمين الاجتماعي العام الذي كان خاضعاً له من بين النظم المشار إليها المناظر لسن المنتفع في تاريخ انتهاء مدة اشتراكه في هذا النظام .

ويخصم من المبلغ المشار إليه مستحقات الهيئة قبل المنتفع بما في ذلك المعاشات التي تكون قد صرفت إليه .

وتحسب بالمبلغ المحول مدة تضاف لمدة اشتراك المنتفع المحول له الاحتياطي في نظام التأمين الاجتماعي الخاص البديل ، وتقدر هذه المدة وفقاً لقواعد وجداول نقل الاحتياطيات المنصوص عليها في النظام الخاص .

#### مادة (٦)

إذا كانت للمنتفع حقوق تأمينية قبل أكثر من جهة يقسم بين هذه الجهات مبلغ الاحتياطي الواجب تحويله ، وذلك بنسبة مدد الاشتراك التي تلتزم بها كل جهة .

#### مادة (٧)

يلغى القرار رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه .

#### مادة (٨)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ٢ ديسمبر سنة ٢٠٠٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف